الازمة الاقتصادية او تخفيفها واهمها : ● فتح الجسور مع الضفة الغربية واستمرار التجارة بين الضفتين . ● المساعدات المالية العربية المقدمة للاردن بعد مؤتمر الخرطوم . ● مصادر التمويل ومصاريف الاستهلاك التي اغرقت الاقتصاد الاردني بالموارد الاولية الناتجة عن انفاق القوات العسكرية النظامية العربية التي دخلت للاردن بعد حزيران ٦٧ (القوات العراقية والسعودية) والقوات الفدائية لمنظمات حركة المقاومة الفلسطينية . هذا بالاضافة للمساعدات المالية النقدية والعينية المرسلة باسم النازحين والمنكوبين من جراء معركة حزيران .

وعملت هذه العوامل الثلاثة على دعم الموارد المالية للميزانية الاردنية وساعدت في المعالجة المؤقتة للمشكلات الاقتصادية الا أن هذه العوامل ما لبثت ان انتهت بفعل مجموعة جديدة من الاسباب : (١) استطاعت السياسة الاسرائيلية استغلال الجسور المفتوحة لصالح مصلحتها الاقتصادية وعلى حساب اقتصاديات الضفة الشرقية . (٢) توقف المساعدات العربية الكويتية والليبية في أعقاب هجمة ايلول الرجعية . (٣) تحويل موارد البلاد نحو زيادة الانفاق على تسليح الجيش والبوليس ولتسرب الاموال لايدي الطبقة الحاكمة وكبار رجال الادارة في الحكم . (٤) هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج نتيجة حالة عدم الاستقرار التي ولدتها سياسات القمع والارهاب ونتيجة اعتماد النظام على الصدقات الامبريالية بحكم تركيبته الطبقية الاقطاعية بديلا عن الطريق الوطني في توزيع ثروات البلاد وتشجيع الصناعات الوطنية والتنسيق الاقتصادي مع القوى الشعبية المواطنة والعربية . (٥) توجيه الانفاق نحو زيادة الخدمات للقطاع الموالي للحكم من البدو والعشائر .

عجلت مجموعة العوامل الجديدة في ابراز نتائج هزيمة حزيران الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب حملة أيلول ١٩٧٠ وليجد النظام الملكي نفسه أمام واقع اقتصادي متداعي وازمة اقتصادية حادة لا يستطيع ايقافها على الرغم من المساعدات المالية التي قدمها له حلفاؤه الغربيون . وباتت الجماهير الشعبية الاردنية تعاني من ازدياد انتشار البطالة بين العاملين في كل القطاعات ، ومن ارتفاع مستوى المعيشة المتزايد . كما تناقص حجم التجارة الخارجية مع البلاد العربية التي تمثل المستورد الاساسي للانتاج الاردني . وبتدني حجم السيولة النقدية لتسرب العملة الى البنوك الاسرائيلية عبر الضفة الغربية . ومن التسريح الكيفي للعمال وتوقف وخسارة العديد من المصانع الرئيسية الانتاجية .

لذلك كله نستطيع أن نحصر العوامل الرئيسية التي ادت للازمة الاقتصادية الراهنة بما يلي : العامل الاول : ارتباط الاقتصاد الاردني بصورة متزايدة بالامبريالية العالمية والسوق الراسمالية العالمية ، وارتفاع النفقات والاعباء المالية الكبيرة والمتزايدة لتسليح القوات المسلحة . العامل الثاني : الغزو الاقتصادي الاسرائيلي لاسواق الضفة الشرقية نتيجة لسياسة الجسور المفتوحة . العامل الثالث : المقاطعة الاقتصادية العربية وتجميد المساعدات المالية .

العامل الاول : على الرغم من ادعاءات وزير المالية الاردني عن زيادة معدل التنمية الاقتصادية في الاردن وعن زيادة الناتج القومي للفرد بمعدل ٤،٧ ٪ عام ١٩٧٢/٧١(٢)، الا أن ذلك لا يدلل على تقدم حقيقي لحل الازمة الاقتصادية في البلاد . لان اية خطة للتنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة الناتج القومي وتنمية وسائل الانتاج يجب ان تعتمد على الوسائل التمويلية الحقيقية للمجتمع (راس المال وتراكمه الواقع تحت تصرف المجتمع فعليا — الادخار القومي) ، وتتجنب الوسائل التضخمية بطبيعتها (التمويل الخارجي والقروض الاجنبية) . الا أن الوضع على العكس من ذلك تماما في الاردن . فضمن الاقتصاد الاردني يشكل الادخار المحلي « القومي » حجما صغيرا لا يعتد به حيث لا يؤثر الا بنسبة بسيطة في التنمية الاقتصادية ، ويستعاض عن الادخار المحلي ضمن